

سلسلة كتب المستقبل



معضلات أفريقيا

الانتقال المتعثر.. الإرهاب.. التدخل الخارجي

د. حمدي عبد الرحمن حسن

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة



معضلات أفريقيا

الانتقال المتعثر.. الإرهاب.. التدخل الخارجي

د. حمدي عبد الرحمن حسن



بطاقة فهرسة:

DT30 .H37 2022

320,96

حسن، حمدي عبدالرحمن.

مُعضلات أفريقيا: الانتقال المتعثر.. الإرهاب.. التدخل الخارجي /

تأليف حمدي عبدالرحمن حسن .- ط 1.

أبوظبي : المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022.

277 ص ؛ 24 سم.- (سلسلة كتب المستقبل)

ردمك (النسخة المطبوعة) 978-9948-8799-0-9

ردمك (النسخة الإلكترونية) 978-9948-8799-1-6

1. أفريقيا - أحوال سياسية.

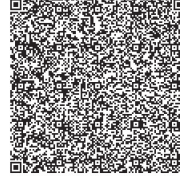
2. الإرهاب - أفريقيا

3. أفريقيا - الأمن القومي

4. القرن الأفريقي

أ. العنوان

ب. السلسلة



امسح الباركود لتحميل تسجيلة مارك

الإخراج الفني: عبدالله خميس

مراجعة لغوية: رضا عبدالنور

© جميع الحقوق محفوظة للناشر

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

أبو ظبي - 2022

www.futureuae.com



المستقبل

للأبحاث والدراسات المتقدمة



المستقبل

للأبحاث والدراسات المتقدمة

المدير التنفيذي

إبراهيم غاي

نائب المدير التنفيذي

حسام إبراهيم

رئيس التحرير التنفيذي

عبد اللطيف حجازي

نائب رئيس التحرير

آية يحيى

باحثو المركز

د. شادي عبدالوهاب

علي صلاح

أحمد عاطف

د. إيهاب خليفة

هالة الحفناوي

مصطفى ربيع

إبراهيم الغيطاني

يارا منصور

جيداء أبو الفتوح

الإخراج الفني

عبدالله خميس

العلاقات العامة

رحاب مكرم

info@futureuae.com

مدير النشر والتسويق

أمجد محمد جروين

marketing@futureuae.com

عن المستقبل:

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحويلات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

للاتصال والمعلومات:

البرج الدولي، شارع الكرامة، منطقة مركز المعارض، الطابق (24)

ص.ب 111414 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971-24444513، فاكس: +971-24444732

العلاقات العامة: +971 502 657 999

Email: info@futureuae.com

www.futureuae.com

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر

الفهرس

- 09 المقدمة: تحديات النهوض الأفريقي
- 25 الفصل الأول: معضلة "الحكم الرشيد".. التغييرات السياسية الكبرى في أفريقيا
- 31 أولاً: سقوط نظام "البشير".. تحديات بناء "السودان الجديد"
- 31 1- ملامح الحكم الانتقالي في السودان
- 37 2- اتفاق جوبا للسلام وبناء "سودان جديد"!
- 45 3- تحديات تطبيق اتفاق جوبا للسلام
- 52 4- "أزمات مركبة".. تحديات الانتقال المتعثر في السودان
- 59 5- "الدياركية الهشة".. دلالات المحاولة الانقلابية الفاشلة في السودان
- 69 ثانياً: "عدوى الانقلابات".. سيطرة العسكريين على السلطة في مالي وتشاد وغينيا
- 69 1- انقلاب مالي.. الدوافع والتداعيات على الساحل الأفريقي
- 78 2- مقتل "ديبي".. مستقبل نظام الحكم في تشاد
- 93 3- متلازمة "الرجل القوي".. دوافع وتداعيات الانقلاب في غينيا "كوناكري"
- 101 الفصل الثاني: تحديات الأمن والاستقرار في أفريقيا
- 106 أولاً: مستقبل الصراع في القرن الأفريقي
- 106 1- تداعيات الصراع في إقليم تيغراي الإثيوبي على أمن القرن الأفريقي
- 128 2- معضلة "أميصوم".. تأثير أزمة الصومال على توازنات القرن الأفريقي
- 136 ثانياً: تهديدات غير تقليدية.. "المياه" و"كورونا" نموذجاً

136

1- دبلوماسية "الذهب الأزرق" .. صراعات المياه في أفريقيا

142

2- ماذا تعني أمنة "كورونا" للدول الأفريقية؟

152

3- ملامح الفوضى القادمة في غرب أفريقيا

163

الفصل الثالث: الإرهاب الأفريقي.. الانتشار والتحديات

169

أولاً: عوامل تمدد الإرهاب في أفريقيا

169

1- استراتيجية البقاء.. كيف تفكر الجماعات الإرهابية في أفريقيا؟

174

2- بؤرة ملتهبة.. هل تُشكّل أفريقيا جبهة جديدة للإرهاب "المعولم"؟

180

3- دلالات تمدد "داعش" في أفريقيا الوسطي

189

ثانياً: اقتربات جديدة لمواجهة تصاعد الأنشطة الإرهابية في أفريقيا

189

1- "الحراس المحليون" .. مخاطر تسليح المدنيين لمحاربة الإرهاب

196

2- مسارات قلق.. هل حان وقت نزع عسكرة الإرهاب في أفريقيا؟

202

3- استراتيجية التتبع.. كيف تفيد مكافحة "كورونا" في تفكيك الإرهاب الأفريقي؟

210

4- ديموغرافيا التطرف.. مقاربات بديلة لمواجهة الإرهاب

219

الفصل الرابع: التنافس الإقليمي والدولي في أفريقيا

225

أولاً: واشنطن من الإهمال إلى الانخراط

225

1- تقليص الوجود العسكري الأمريكي في أفريقيا في عهد "ترامب"

231

2- سياسة إدارة "بايدن" في مكافحة الإرهاب في أفريقيا

239

ثانياً: استعادة النفوذ.. أدوات روسيا الجديدة في أفريقيا

239

1- ملامح عودة موسكو إلى أفريقيا

243

2- بناء روسيا أول قاعدة عسكرية في أفريقيا

249

3- توظيف موسكو قدراتها الأمنية لتعزيز نفوذها بأفريقيا

256

4- الصعود الروسي في منطقة الساحل الأفريقي

262

ثالثاً: أفريقيا بين عودة الدور العربي والمشروع التركي

262

1- تحالف البحر الأحمر وإحياء مفهوم "الأفرايبا"

269

2- دوافع أردوغان لإحياء "العثمانية الجديدة" في أفريقيا

المقدمة:

تحديات النهوض الأفريقي

يكاد المدقق في قراءة أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي يرى صورة طوباوية لمستقبل أفريقي زاهر قائم على الوحدة الجامعة والتكامل الإقليمي والازدهار والسلام. وعند وضع هذه الرؤية تم التعويل على الشعوب الأفريقية كقوى دافعة وقوى ديناميكية تعمل من أجل استعادة مكانة أفريقيا على الساحة العالمية. كما تم تحديد الوحدة الأفريقية على أنها الإطار الأيديولوجي الشامل للوحدة والاعتماد على الذات والتكامل والتضامن. لن يكون الولوج إلى أبواب هذا المستقبل بالتأكيد عملية سهلة المنال. بل سيكون نتاجاً لنضالات اليوم التي تشمل جميع أشكال الهيمنة والصراع على استنزاف الموارد الأفريقية. وبالتالي، فإنه لكي يحقق الاتحاد الأفريقي جدول أعماله لعام 2063، عليه أن يكافح بلا توقف من أجل تحقيق التنمية الأفريقية المستدامة.

علينا أن ندرك أن النظام العالمي الحديث والمتغير هو إلى حد كبير صناعة "أوروأمركية". يقول المؤرخ البريطاني "جون كيجان": "لقد تمت إعادة ترتيب العالم أربع مرات: الأولى في صلح وستفاليا عام 1648 بعد حرب الثلاثين عاماً، والثانية في مؤتمر فيينا عام 1815 بعد الحروب النابليونية، أما الثالثة فكانت في باريس عام 1919 بعد الحرب العالمية الأولى، وأخيراً في سان فرانسيسكو عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية". على أننا يمكن أن نضيف بعداً آخر في مسألة ترتيب العالم والذي أثر بشكل مباشر على مستقبل أفريقيا، أنه مؤتمر برلين (1884 - 1885) الذي اجتمعت فيه القوى الأوروبية الكبرى لتقسيم أفريقيا. لقد أفضى إجماع برلين كما وصفه المفكر الأفريقي "أديكاي أدياجو" بشكل صحيح إلى خلق "لعنة برلين"، وهي مكون رئيسي للاستعمار العالمي كهيكل قوة حديث. أضاف "أدياجو" أن "برلين مثلت مأدبة احتفل فيها

الإمبرياليون الأوروبيون الشرهون بالحصول على الأراضي التي من الواضح أنها لا تخصهم، لقد سعوا في هذه العملية إلى إخفاء مخططاتهم الاستعمارية تحت عباءة المبادئ الأخلاقية مثل الأبوية والمهمة الحضارية التي لم يوافق عليها المتوحشون في أفريقيا“.

كانت برلين وما تلاها أقرب إلى اقتحام اللصوص منزلاً بالقوة وتقاسم ممتلكاته بينما كان أصحاب المنزل - الذين تم تقييدهم بحبال سميكة - مستيقظين تماماً، لكنهم كانوا عاجزين عن منع عملية السطو. في الواقع فقد تم الاحتفال بعملية ”أوربة العالم“ التي استلزمت اختزال الأفارقة ليصبحوا في موقع المتفرج أثناء صنع التاريخ. وقد تحقق ذلك من خلال مثل هذه العمليات العنصرية للسكان، واستعباد واستعمار الأفارقة. هذه العمليات استعمرت عملياً المخيال والأدوار الأفريقية، بصفتهم رعايا للنظم الإدارية الاستعمارية لأكثر من ثلاثة قرون، أُجبر الأفارقة على إعادة إنتاج مستقبل استعماري كان معادياً لتطلعاتهم. وإدراكاً للآثار المنهكة للاستعمار، كان على الأفارقة أن يشرعوا في نضالات ممتدة ضد الاستعمار مستوحاة من القومية كجزء من سعيهم لخلق مستقبل أفريقي. لعل هذا هو السبب في أن الزعيم الغاني ”كوامي نكروما“، أحد المناضلين الأفارقة الأوائل ضد الاستعمار، تحدث عن ضرورة تحقيق المملكة السياسية أولاً من خلال التخلص من الاستعمار. على أن تحقيق الاستقلال لم يكن يعني بداية تحقيق الحلم الأفريقي، وإنما عانت أفريقيا مما يمكن أن نطلق عليه متلازمة ”البدايات الخاطئة“ كما يقول الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي ”رينيه ديمون“. إذ طبقاً لعالم الاقتصاد السياسي النيجيري ”كلود إيك“، ”حققت الحركة الوطنية التي نشأت من رحم تناقضات الاقتصاد السياسي الاستعماري الاستقلال، وليس الاستقلال الاقتصادي“. ومن المعلوم أن كلاً من الاستقلال السياسي والاقتصادي يعتبران من المتطلبات الأساسية لإطلاق مستقبل أفريقي حقيقي.

ليس من الواضح ما إذا كان القادة الأفارقة وشعوبهم قد تمكنوا من تجاوز تناقضات الاقتصاد السياسي الاستعماري. ما هو واضح هو أن الاستعمار العالمي أنتج شكلاً معيناً من أشكال القيادة في أفريقيا، برجوازية صغيرة لا يمكنها اختراع أو حتى تحويل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموروثة من الاستعمار لتوائم السياقات المحلية، ولكي تصبح مهيمنة اجتماعياً. وعليه لم ينجح القادة الأفارقة في البقاء في السلطة إلا من خلال تحقيق التوازن بين القوى الداخلية والخارجية، حيث غالباً ما تفوق مصالح القوى الخارجية مصالح الدوائر الداخلية في الحسابات السياسية لهؤلاء القادة.

لقد أثبتت الهيمنة الخارجية على اقتصادات أفريقيا وأمراض التبعية المترتبة عليها، والتي ترجع إلى الفترة الاستعمارية، أنها قادرة على الصمود والاستمرار بشكل ملحوظ. في الواقع، تم دمج الاقتصادات الأفريقية في اقتصادات البلدان المتقدمة بطريقة غير مواتية لأفريقيا وتضمن الاعتماد الهيكلي. لم يتغير هذا بشكل جذري منذ الاستقلال ويتم تجاهله من خلال النظر إلى أفريقيا باعتبارها واعدة وتشكل "أسوداً على الطريق" في مشابهة لتجربة النمر الآسيوية. ولعل ذلك كله يعكس قصة خطاب الصعود الأفريقي. وعلى أية حال، فإن هذه الأوضاع الهيكلية التي شهدتها أفريقيا منذ الاستقلال جعلتها تعيش وكأنها في حالة انتقال دائم، ولعل ذلك هو المدلول الذي يعكسه عنوان هذا الكتاب.

لقد بدأ الاهتمام بالقارة بحكم أنها يمكن أن تحل محل آسيا باعتبارها أكبر قارة من حيث عدد السكان بحلول نهاية القرن. في عام 2030 سيكون واحد من كل خمسة أفراد من سكان العالم أفريقيًا، إذ من المتوقع أن تمثل أفريقيا أكثر من نصف (54%) النمو السكاني العالمي البالغ 2.4 مليار في العقود القادمة. وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة سوف يزداد عدد سكان أفريقيا خلال الفترة بين عامي 2015 و2050، بمقدار 1.3 مليار شخص، أي أكثر من ضعف عدد سكانها الحالي البالغ 1.2 مليار. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تلك الزيادة السكانية في

القارة مع التطور التكنولوجي، والتحسينات في البنية التحتية والصحة والتعليم، فإن أفريقيا يمكن أن تكون قوة اقتصادية كبرى في القرن المقبل.

ولعل التركيز الأساسي لمدخل الانتقال المتعثر وتحدياته في الواقع الأفريقي الحديث يتمثل في قضايا السياسة، والقضايا الأمنية، والإرهاب، وهو انعكاس لافتراض أن الأمن والحكم الرشيد هما شرطان أساسيان لجميع جوانب التنمية الأخرى. في الآونة الأخيرة، اتسع التركيز ليشمل الأزمة الجهادية العنيفة المستمرة في كثير من مناطق أفريقيا، مثل منطقة الساحل وعدم الاستقرار المنتشر في الكونغو وإثيوبيا والبحيرات العظمى. ونظراً لتحديات الحوكمة المستمرة، فإننا نميل إلى التشكيك في سرديات "النهوض الأفريقي" الصادرة غالباً عن مجالس إدارة الشركات وبين بعض المنظمات غير الحكومية. وعليه فإن النهوض الأفريقي الحقيقي مرتبط بمواجهة التحدي الثلاثي للحوكمة والأمن والتدخل الدولي.

إشكالية الحكم الصالح

ثمة نقاشات مهمة حول تحديات الحوكمة الملحة التي تواجهها الدول الأفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، مثل تفشي الرشوة والفساد، والافتقار إلى الحكم الديمقراطي والتشاركي، وانعدام الأمن، وانعدام العدالة والمساواة أمام القانون، والأمية باعتبارها بعض العوائق التي تعترض التنمية المستدامة في أفريقيا. لم يكن مستغرباً أن يتم النظر إلى أطر الحوكمة الأفريقية، مثل هيكل الحوكمة الأفريقي، وكذلك أدوات الحوكمة التي تم تطويرها على مستوى المجتمعات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها أدوات معيارية مهمة للمساعدة في التعامل مع قضايا الحكم في القارة. ومع ذلك، بدلاً من أن تكون هذه الوثائق "مجرد نصوص منمقة حسنة التعبير"، فقد كان الهدف هو تنفيذها بفعالية. كما تم التفكير في ابتكار طرق جديدة لمواجهة التحديات المتعلقة بإدارة الانتخابات.

لقد شهدت أفريقيا على مدى العقد المنصرم محاولات من قبل النخب الحاكمة من أجل تجريد المؤسسات الديمقراطية من جوهرها لإخضاعها لأهواء من يقبضون على زمام الحكم. ولعل ذلك يؤدي إلى تشويه الساحة السياسية، وتأخير عملية تعزيز التحول الديمقراطي، أو حتى التراجع عن المكاسب الديمقراطية التي تم تحقيقها بشق الأنفس. ومن أبرز الأمثلة على التلاعب بالقوانين الانتخابية، بنين التي كان يُعتقد أن ديمقراطيتها الانتخابية قد أحرزت تقدماً على مدار العقود الثلاثة الماضية من خلال إقامة انتخابات شاملة وانتقال سلمي للسلطة. فقد أجرى الرئيس باتريس تالون إصلاحات انتخابية شوهت عملية الممارسة السياسية وتسببت في مقاطعة المعارضة للانتخابات منذ عام 2019، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية الحاسمة. نتيجة لذلك، شهدت البلاد اندلاع احتجاجات جماهيرية، بينما أُجريت انتخابات أبريل 2021 من دون وجود منافسة تذكر في مواجهة الرئيس تالون.

يمكن القول بشكل عام، إن أفريقيا شهدت اتجاهاً متزايداً بين رؤساء الدول لإدخال تعديلات دستورية تسمح لهم بالترشح لولاية ثالثة، وفي بعض الحالات، تقوية مركز السلطة التنفيذية. بينما قام البعض بإلغاء شرط المدة المحددة بفترتين في المنصب بشكل صارخ، فإن قادة آخرين، مثل حالي كوت ديفوار وغينيا قد تحايلا وتوصلوا إلى حجة "مبتكرة" مفادها أن الدستور الجديد يؤسس بشكل فعال جمهورية جديدة، والتي تمنحهم ما يشبه "الصحيفة البيضاء" إذا قبلنا بهذا المصطلح القانوني.

خلال عام 2020، أكمل أربعة رؤساء أفارقة (أو كانوا على وشك إكمال) مدة ولايتهم النهائية، وفقاً لداستير بلدانهم. ومع ذلك، وافق اثنان منهم فقط، وهما "بيير نكورونزيزا" في بوروندي، و"محمد إيسوفو" في النيجر، على التنحي. أما "ألفا كوندي" في غينيا، و"الحسن واتارا" في كوت ديفوار، فقد ترشحا لولاية ثالثة في المنصب. وقد انتهى الأمر في غينيا إلى وقوع انقلاب عسكري أطاح بالرئيس

كوندي. ولا تعد مسألة تجاوز حدود مدة ولاية الرئيس أمراً جديداً في الممارسة الأفريقية، ففي عام 2015، قام رئيس بوروندي الراحل "نكورونزيزا" بالحصول على فترة رئاسية ثالثة إضافية.

لقد بدأ أربعة رؤساء أفارقة، بمتوسط فترة حكم امتدت لنحو 31 عاماً، فترة جديدة في الحكم في الأشهر الأولى من عام 2021، وهؤلاء الأربعة هم "دينيس ساسو نغيسو" رئيس جمهورية الكونغو (فترة ولاية سابعة)، و"يوري موسيفيني" رئيس أوغندا (فترة ولاية سادسة)، و"إدريس ديبي" رئيس تشاد (فترة ولاية سادسة، وقد لقي حتفه بعد فوزه بقليل أثناء معركة مع المتمردين)، و"إسماعيل عمر جيله" رئيس جيبوتي (فترة ولاية خامسة). وتهرب هؤلاء من عدد فترات الولاية الدستورية الموضوعة سابقاً. وتلخص هذه الحالات الاتجاه المتزايد لسعي القادة لتجاوز عدد فترات الرئاسة في أفريقيا، حيث فعل ذلك ثلاثة عشر زعيماً منذ عام 2015، وخالفوا بذلك نمط التمسك بعدد فترات الرئاسة والذي كان يكتسب زخماً منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومنذ عام 2019، كان ثلث الانتخابات التي أجريت في أفريقيا يشوبه التهرب من تحديد عدد فترات الرئاسة، وما نتج عن ذلك من شرعية مشكوك فيها لترشيحات أصحاب المناصب الذين يدافعون عن استعادة الفترة الرئاسية مرة أخرى.

ومن الملحوظ أنه على الرغم من أن بعض الاقتصادات الأفريقية قد شهدت نمواً مستداماً على مدى العقود القليلة الماضية، فإن مسارات النمو الاقتصادي هذه لم يستفد منها معظم الناس. ففي العديد من البلدان، أدى هذا التطور إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وعلى الرغم من أن جائحة "كوفيد-19" ترتب عليها عدد وفيات أقل مما كان متوقعاً في البداية في أفريقيا، فقد سلطت الضوء على قضايا الحوكمة الرئيسية، بما في ذلك العيوب الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين وُصفت إدارة الوباء نفسه بأنها نموذجية في كثير من

النواحي، فقد تعرضت أيضاً لأنماط مماثلة حول الفساد وسوء إدارة الأموال العامة المخصصة وإساءة استخدام السلطة. وفي النهاية، يصبح من الضروري تغيير مسار الحكم في القارة، وهذا يعني ضمان مشاركة سياسية واقتصادية أكثر شمولاً للجميع عند الحاجة، وإنشاء نماذج اقتصادية واجتماعية جديدة للحد بشكل كبير من أوضاع الفقر وعدم المساواة.

تحدي الأمن

تواجه أفريقيا تحديات أمنية مركبة ومتعددة منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت فترة ما بعد الحرب الباردة قد اتسمت بشكل خاص بعودة الحروب الأهلية خلال التسعينيات، فقد شهد العقدان الماضيان ظهور تهديدات غير متكافئة ومختلطة مثل القرصنة في خليج غينيا وقبالة سواحل البحر الأحمر، وانتشار الأوبئة مثل الإيبولا في غرب ووسط أفريقيا، وانتشار الشبكات الإجرامية عبر الوطنية، أو نمو الإرهاب والتطرف العنيف. تسلط هذه التحديات الأمنية الضوء على الدور البارز الذي تلعبه الجهات الفاعلة غير الحكومية الآن، وتتحدى بشكل متزايد احتكار أدوات العنف المشروع، وهي السمة الحصرية للدولة الأفريقية الحديثة. يجب أن نتذكر أن الدول الأفريقية الحديثة هي نتاج تاريخ معين. فقد أدت التجربة الاستعمارية في أفريقيا إلى ظهور كيانات سياسية مصطنعة، بعد تدمير الأنظمة السياسية التقليدية في حقبة ما قبل الاستعمار.

إن تحدي هذه الشرعية من قبل الجماعات المسلحة بجميع أنواعها، بما في ذلك الحركات الإرهابية، يوحى بأي حال من الأحوال إلى تحويل المشهد الأمني الأفريقي في سياق دولي معولم، حيث يؤدي التقدم التكنولوجي ليس فقط إلى تداول الأفكار، ولكن أيضاً إلى انتشار الشبكات الإرهابية العابرة للحدود. يمكن للمرء بسهولة تحديد عودة ظهور الإرهاب الحديث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع الهجمات المتزامنة التي دمرت السفارتين الأمريكيتين في كل من

نيروبي ودار السلام في عام 1998. ومنذ ذلك الحين، ازداد الإرهاب في غرب أفريقيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لاسيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. إذ أصبحت بوكو حرام نموذجا أصليا للإرهاب في المنطقة بعد الاختطاف الجماعي لطالبات المدارس الثانوية في شيبوك في أبريل 2014. كما أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تقود حركة الإرهاب العنيف في الساحل الأفريقي.

لقد جاء انتشار هذا النوع من العنف المتطرف المسنود دينياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في أعقاب صعود الإسلام الراديكالي في المنطقة خلال السبعينيات وعولمة الأصولية الإسلامية. وقد ارتبطت تقاليد الخطاب الإسلامي الراديكالي في أفريقيا جنوب الصحراء بعملية المواجهة بين صراعات ما بعد الاستعمار وانتشار الثورات الإسلامية على خلفية معاداة الغرب. وعليه فقد وجد هذا الخطاب، صدى له في العديد من المناطق، مثل "مايدوجوري" و"بورنو" في نيجيريا، و"مقديشو" في الصومال، و"موبتي" و"تومبوكتو" في مالي، وكذلك في "تيلابيري" و"أرليت" في النيجر.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت الأصولية الدينية طفرة حقيقية في المنطقة أثناء إقامة أسامة بن لادن في السودان خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 1995. ونتيجة عولمة هذا الخطاب المتطرف قامت العديد من الشبكات الإسلامية بالترويج لنمط من الهوية الأممية العابرة للحدود. وهكذا، نشأت عدة منظمات في المنطقة، مثل بوكو حرام في عام 2002 في شمال شرق نيجيريا، والشباب في عام 2006 في الصومال، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عام 2007، وأنصار الدين في عام 2011 في مالي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في عام 2013، ثم مجموعة نصرة الإسلام والمسلمين في عام 2017. ترفع هذه المجموعات الأصولية من حيث المبدأ شعارات تطالب بالتخلص من الظلم الاجتماعي والاقتصادي والاختلالات المؤسسية، مثل الفساد أو

الممارسات الأبوية الجديدة التي تدعمها القوى الغربية. وبالتالي، فإن الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء يحاول التدثر برداء إصلاحي لمناهضة التفاوتات الاجتماعية والحملة ضد العولمة، وهي الصورة الرمزية للغرب.

وللحصول على فهم أوضح للإرهاب في أفريقيا المعاصرة، من الضروري التمييز بين أسباب الدفع وأسباب الجذب التي تؤدي إلى سرعة انتشاره. وبالمثل، من المهم وصف النزاعات المحلية والأعمال الإجرامية التي تشكل تهديدات أمنية، وهي بدورها قد تتشابك أو تتداخل مع الأعمال الإرهابية.

أسباب الدفع

توفر مفاهيم عدم المساواة الأفقية والعنف الهيكلية أطراً تحليلية مثيرة للاهتمام لتحديد الأسباب الجذرية للإرهاب في المنطقة. يشير مفهوم العنف الهيكلية إلى التأثير السلبي الناتج عن الهياكل الاجتماعية في سياق التفاوتات العميقة ونقص الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وهناك أربعة أنواع من هذه التفاوتات: **أولها**، عدم المساواة الاقتصادية (الدخل، الحصول على الأرض، فرص العمل)، **وثانيها**، عدم المساواة الاجتماعية (رأس المال البشري، الحصول على الصحة أو السكن)، **وثالثها**، عدم المساواة السياسية (المناصب السياسية العليا)، **ورابعها**، عدم المساواة الثقافية (استبعاد تقاليد ثقافية محددة من قبل الدولة).

وفي المجتمعات متعددة الأعراق، كما هي الحال في جميع دول أفريقيا جنوب الصحراء، فإن التفاوتات المجتمعية، مقترنة بالعنف الهيكلية الناتج عن الفقر المدقع، تشكل بيئة خصبة للإرهاب. في نيجيريا على سبيل المثال، إذا كان الخطاب الرسمي الذي طورته "بوكو حرام" ذا طابع ديني متمرد ضد الثقافة الغربية، فيمكن تفسير نجاح هذه المجموعة الإرهابية بشكل خاص من خلال أوضاع عدم المساواة التي يعيشها سكان الشمال الغربي، فلقد عانى سكان

الإقليم طويلاً، وتركوا لمصيرهم المحزن المتمثل في الفقر المدقع. وبالمثل، في المناطق الجغرافية التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية في مالي، غالباً ما يعيش السكان في فقر دائم ولا تعترف الدولة بخصوصياتهم الثقافية. ولطالما احتج طوارق النيجر، على سبيل المثال، على استبعادهم من مظاهر الحضارة المدنية.

عوامل الجذب

في أفريقيا، لاسيما جنوب الصحراء الكبرى، تغذي التفاوتات المجتمعية والفقر المدقع تصاعد الإرهاب بشكل أكبر عندما يحدث في سياق ضعف الدولة. والواقع أن عدم قدرة الدولة على تولى وظائفها السيادية يوفر بيئة مواتية لانتشار الإرهاب. هذه هي الحال بشكل خاص في حوض بحيرة تشاد حيث تعمل "بوكو حرام" في المنطقة المتاخمة لنيجيريا والكاميرون والنيجر وتشاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الممارسات الأبوية الجديدة والفساد والحكم السيئ يزيد من تأثير عدم المساواة والفقر المدقع على انتشار الإرهاب. وثمة عامل آخر يساهم في تشكيل بيئة التطرف يتمثل في قيام بعض النخب بتوظيف الاختلافات في الهوية لأغراض سياسية. من الواضح أن الجماعات الإرهابية في دعايتها تربط الدوافع الدينية بالتزامها بسد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتأسيس دول أفريقية أكثر عدلاً وأفضل حكماً. على سبيل المثال، تروج جماعة نصره الإسلام والمسلمين لمشروع ذي طبيعة سياسية في منطقة الساحل.

ومن الجوانب المهمة الأخرى التي يجب التأكيد عليها ويمكن تحليلها على حد سواء كعامل جذب، أن هذه الحركات الإرهابية تتقدم في المنطقة من خلال اتباع ما يمكن تسميته "ممرات الضعف"، إذ إن هناك سهولة تداول الأفكار، لاسيما على طول محاور الضعف. والاستفادة من سهولة اختراق الحدود واتساع المساحة الجغرافية، ساعدت مجموعات إرهابية مثل تنظيم "داعش"

في الصحراء الكبرى أو نصره الإسلام والمسلمين أو بوكو حرام، بإحراز تقدم أساسي في منطقة الساحل وحول حوض بحيرة تشاد. بالإضافة إلى ذلك، في سياق إضفاء الطابع الديمقراطي على التقنيات الجديدة لصالح زيادة العولمة، يمكن لهذه الحركات الإرهابية أن تنشر بسهولة أيديولوجياتها وتنتشر دعايتها بقوة. ومن المفارقات أنهم لا يفوتون أبداً أي فرصة لمعالجة ظاهرة العولمة نفسها، والتي يقدمونها على أنها الصورة الرمزية للغرب.

وعلى أية حال تمثل دراسة ظاهرة الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء المعاصرة تحدياً مزدوجاً، أحدهما يتمثل في تجنب الوقوع في مأزق نهج محوره الدولة حصرياً لتحليل الديناميكيات في العمل من زاوية الوهن أو حتى إفلاس الدول الأفريقية. المنظور الآخر، يعبر عن الجهات الفاعلة غير الحكومية، حيث سوف تصبح من الآن فصاعداً وحدات التحليل الرئيسية لفهم ديناميات الأمن والسلام. كما أن هناك تشابك بين أنشطة الحركات الإرهابية والجماعات الإجرامية العابرة للحدود. وبالمثل، فإن النزاعات المحلية قد يتم استغلالها من قبل جماعات التطرف العنيف. في كثير من الأحيان، تقوم بعض الجماعات الإرهابية بالتعويض عن غياب الدولة في المناطق التي تسيطر عليها من خلال تنظيم وصول السكان المحليين إلى خدمات الرعاية الصحية والأمن، مقابل تطبيق نظام جزائي واستخراجي كالذي تقوم به الدولة. ومن الواضح أن تعقيد الإرهاب في المنطقة يشكك في أهمية نموذج "الدولة الوستفالية" في المجال الأفريقي، ويلزمنا بإيلاء المزيد من الاهتمام لمجتمعات المصير المتشابك التي تعيش هناك وتشكل أفريقيا جنوب الصحراء.

ويمكن القول إجمالاً إن الإرهاب والتطرف العنيف هما أخطر التهديدات الأمنية لأفريقيا في عام 2021. وتنتشر الجماعات المحلية التي لها روابط إرهابية معولمة في العديد من دول شرق وغرب وجنوب أفريقيا. ويترتب على أنشطة هذه الجماعات الإرهابية إثارة الصراعات المحلية وتوظيف جماعات الجريمة

المنظمة، وهو ما يفضي في نهاية المطاف إلى زعزعة استقرار المشهد السياسي الهش بالفعل. وفي الوقت نفسه، فإن سنوات من تدخلات القوات الأمنية والعسكرية بقيادة الحكومات الوطنية، وبدعم أمريكي وغربي، لم تفلح في التخلص من مخاطر الإرهاب والتطرف العنيف. وعليه، فإنه ما لم يتم تضمين الأساليب المطبقة لمكافحة الإرهاب مقتربات جديدة لمنع التطرف العنيف، ستبوء جهود أفريقيا الوطنية والإقليمية العديدة بالفشل ولن تستطيع تحقيق سلام مستدام وذو مصداقية.

التنافس الدولي في أفريقيا

لا شك أن التنافس على النفوذ في القارة الأفريقية واقع جيوسياسي لا يمكن إنكاره. لقد أثار تركيز إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، على مواجهة الصين وروسيا في القارة الأفريقية مخاوف بشأن إحياء أجواء الحرب الباردة نفسها، عندما جاهدت الولايات المتحدة وقامت بالتعامل مع الدول الأفريقية على أنها ببادق أو جوائز بدلاً من تكوين شراكات حقيقية. لكن الرغبة في تجنب أخطاء الماضي لا تلغي الحاجة إلى التعامل مع دوافع وعواقب أجندة القوى الأخرى في أفريقيا.

يؤكد "غازفينيان" في كتابه بعنوان "التدافع على النفط الأفريقي" أن الصناعات الاستخراجية، مثل النفط والغاز والتعدين، تمثل أكثر من 50% من الصادرات الأفريقية و65% من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، وعليه فإن التدافع الكبير الثاني على أفريقيا هو على مواردها من النفط والغاز الطبيعي. والنفط، بعيداً عن كونه نعمة للبلدان الأفريقية، هو في جوهره لعنة؛ لأن القليل من الثروة النفطية يشق طريقه إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليه. واحدة من أكبر فضائح طفرة النفط الأفريقية، على سبيل المثال، هي أنها وفرت وظائف في الولايات المتحدة وأوروبا أكثر بكثير مما وفرت في أفريقيا. ويتم إنفاق حوالي 5% فقط من المليارات المستثمرة في مشروع البترول الأفريقي كل عام في أفريقيا.

تعتبر قرية "تماكيني"، الواقعة في شمال غرب غينيا، مثلاً كلاسيكياً على التنافس الأجنبي في أفريقيا، تقع تماكيني على بعد ستة كيلومترات شمال مدينة بوكي بين مناجم "البوكسيت" المربحة في "كامسار" و"سانجردي"، وهي مقر جامعة التعدين والجيولوجيا في غينيا. وتشتهر المنطقة بـ"البوكسيت"، الخام الرئيسي المستخدم في إنتاج الألمنيوم، ويوجد أكثر من ربع احتياطات "البوكسيت" عالية الجودة في العالم في غينيا، وفي عام 2017، تجاوزت غينيا أستراليا باعتبارها المصدر الأساسي للصين.

وتوجد هناك أكثر من 20 شركة أجنبية تجري عمليات تعدين في غينيا، لكن ثلاث شركات فقط تهيمن على الصناعة هي "شركة بوكي للتعدين" (إس. إم. بي) المدعومة من الصين، و"روسال" المملوكة لروسيا، و"شركة غينيا للبوكسيت" (سي. بي. جي) وهي مملوكة بنسبة 49% للحكومة الغينية و51% للكونسورتيوم الدولي هالكو للتعدين (الأمريكي والأنجلو-أسترالي)، وانضمت "شركة تحالف التعدين المسؤول" الفرنسية أيضاً إلى الشركات الأجنبية التي تتنافس للحصول على حصة من الأرباح من احتياطات البوكسيت الضخمة في غينيا، وبدأت عمليات إنتاج البوكسيت في عام 2017 ووافقت على بيع كامل إنتاجها إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الصينية.

بالإضافة إلى ذلك، تعد شركة النقل والخدمات اللوجستية الفرنسية "إمدادات التعدين المتحدة" أحد أصحاب المصالح في الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب "شركة ويننج للشحن" في سنغافورة. وفي حين أن الصين هي حالياً المنافس العالمي الرئيسي للولايات المتحدة، فإن بكين ليست الوجود الأجنبي الوحيد في غينيا، أو بقية أفريقيا في هذا الصدد. لا يتمتع الاتحاد الروسي بالنفوذ الاقتصادي نفسه في القارة، مثل الصين، ولكن مع الشركات العسكرية الخاصة وزيادة الوجود العسكري، فإن موسكو لديها القدرة على التأثير سلباً على الأمن

القومي للولايات المتحدة. كما يشير الوجود التركي المتزايد في أفريقيا مخاوف أمنية أيضاً. وتساهم يد فرنسا الطولى في شؤون مستعمراتها السابقة، إلى جانب جهودها في مكافحة الإرهاب، في زعزعة الاستقرار في دول، مثل غينيا.

بنية الكتاب وهيكله

في هذا السياق، يأتي هذا الكتاب الذي يضم مجموعة من المقالات التي نشرت في مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، وتم تقسيمها من حيث الموضوع إلى أربعة فصول. يناقش **الفصل الأول**، قضايا السياسة والحكم في البلدان الأفريقية من خلال محورين رئيسيين، الأول يتعلق بحالة السودان، والثاني يتعلق بحالات مالي وتشاد وغينيا. ومن الملحوظ أن هشاشة نظام الحكم وضعف الدولة من خلال هيمنة متلازمة الرجل القوى دفعت إلى إعادة إحياء الظاهرة الانقلابية في أفريقيا وطرحت مسألة الحكم الرشيد على المحك مرة أخرى.

ويطرح الفصل الثاني، تحليلاً لبعض قضايا الأمن وأنماط الصراعات الأفريقية، سواء داخل الدول أو بينها، مثل حرب التيجراي في إثيوبيا ومعضلة الأزمة الصومالية، بالإضافة إلى أزمة سد النهضة بين دول حوض النيل الشرقي الثلاثة (إثيوبيا والسودان ومصر)، وكذلك اتجاهات أمنة جائحة "كوفيد - 19" وتداعياتها المستقبلية على أفريقيا. ويشير هذا الفصل إلى تداعيات هذه الصراعات على منظومة الأمن والاستقرار الإقليمي، كما هي الحال في كل من القرن الأفريقي وغرب أفريقيا.

أما الفصل الثالث، فيتناول طبيعة الجماعات الإرهابية وكيف تفكر وعوامل تمددها، بحيث أضحت أفريقيا بؤرة إرهابية جديدة. ويجادل هذا الفصل بأن المقتربات الأمنية والعسكرية التي تم تبنيها لمحاربة الإرهاب على مدى نحو عقدين من الزمان لم تفلح في اجتثاث جذور التطرف والإرهاب العنيف من المجتمعات الأفريقية، وهو ما يدعو إلى التفكير في تبني نهج جديد.

ويشير **الفصل الرابع والأخير**، إلى دور القوى الصاعدة في النظام الدولي وسعيها إلى اكتساب القوة والنفوذ في أفريقيا وذلك في سياق موجة التدافع الثاني على النفط والموارد الطبيعية الأفريقية، وهو يطرح حالات روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تناول أدوات التغلغل التركي في القارة الأفريقية، ضمن مساعي أردوغان لاستعادة "أمجاد الإمبراطورية العثمانية".

وبعد فإننا نأمل أن يمثل هذا الكتاب إضافة مهمة إلى الأدبيات المتزايدة حول قضايا الحكم والأمن والتدخل الدولي في أفريقيا، وهي قضايا بالغة التعقيد والتشابك. ويضم الكتاب بين دفتيه مجموعة واسعة من الموضوعات، من الإرهاب العنيف والجريمة، إلى دور الجهات الإقليمية والدولية، وسياسة الانقلابات العسكرية، والصراعات البيئية والداخلية، وانتهاء بإشكاليات إضفاء الطابع الأمني على القضايا الصحية مثل جائحة "كوفيد-19" باعتبارها تهديداً وجودياً. إنها بمنزلة مسح بانورامي للقارة من خلال تحليل القضايا الرئيسية المرتبطة بمفهوم الأمن الأفريقي بمفهومه العام.

والله من وراء القصد

دكتور حمدي عبدالرحمن

سبتمبر 2021